القمع الرقمي في اليمن..كيف أصبح الإنترنت أداة للترهيب والسيطرة؟

منذ سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء في عام 2014، شهد اليمن تحولات جذرية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية، أبرزها كان التضييق على حرية التعبير وفرض رقابة مشددة على الفضاء الرقمي، في وقت كان ينظر فيه إلى وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات حيوية لتبادل الآراء والنقاشات السياسية، قبل أن تتحوا هذه الوسائل إلى أداة قمعية بيد جماعة الحوثي تستخدمها لترسيخ سلطتها وفرض روايتها السياسية على الشعب.

ومع مرور الوقت، أصبح الفضاء الرقمي في اليمن ساحة معركة بين الحق في حرية التعبير وبين محاولات القمع المستمرة، إذ لم تقتصر الرقابة على المحتوى فقط، بل تجاوز ذلك إلى ملاحقة الناشطين السياسيين، الصحفيين، والمواطنين العاديين الذين يجدون أنفسهم عرضة للاعتقال والتعذيب لمجرد نشر رأي أو موقف يعارض جماعة الحوثي، حيث باتت منصات الإنترنت تستخدم كأداة للضغط على المعارضين، في محاولة لاستئصال أي صوت ينادي بالحرية أو الإصلاح.

نشوان (اسم مستعار) تعرض للاعتقال والملاحقة الأمنية في أيلول العام الماضي بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث كان يستخدم منصته على "فيسبوك" للتعبير عن آرائه السياسية والاجتماعية، ولم يكن يتوقع أبدا أن تلك المنشورات ستكون سببًا في ملاحقته من قبل جماعة الحوثي.

يقول نشوان "لنون بوست ": كنت أكتب على فيسبوك لمجرد التعبير عن آرائي، كأي شاب في سني، لم أكن أتوقع أن يكون لذلك تأثير كبير، لكن الأمور سارت بسرعة إلى ما هو أبعد من ذلك.

ويضيف نشوان: "عندما رأيتهم في الخارج لاعتقالي شعرت كأن الأرض ابتلعتني، لم أتصور أن مجرد تعبير عن رأي يمكن أن يؤدي إلى ملاحقتي بهذا الشكل".

وعلى الرغم من الحصار العسكري المفروض على منزله، قرر نشوان، الاختباء داخل المنزل لمدة شهر في حالة من الترقب الدائم، ومع تصاعد الضغوط، تدخلت عائلته للتفاوض مع السلطات، حيث تم توقيع تعهد بعدم نشر أي محتوى سياسي على الإنترنت، ومع استمرار المخاطر، قررت العائلة تهريبه إلى مدينة تعز، ومن ثم إلى خارج اليمن.

بينما تعرض "أبو يزن" (لقب) لضغوط شديدة قبل عشرة أيام من اعتقاله، حيث تم إجباره على حذف جميع الفيديوهات والمنشورات التي نشرها على حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويقول أبو يزن لـ"نون بوست": "نزلوا إلي إلى مقر العمل، وأجبروني على حذف كل المحتوى السياسي، وعملنا لهم تعهدًا بعدم نشر أي منشورات عن جماعة الحوثي".

ورغم التزامه بهذه التعليمات، تم اعتقاله في 26 سبتمبر2024، عندما كان يستعد للاحتفال بمناسبة ذكرى سبتمبر، وهو ما اعتاده في كل عام، رغم حذفه للمنشورات والفيديوهات حسب طلبهم.

الاعتقال لم يكن سوى بداية رحلة طويلة من التحقيقات، التي تضمنت أساليب نفسية شديدة. يقول أبو يزن: لا يمكن مقارنة التعذيب النفسي بأي تعذيب جسدي، كنت أعد الدقائق والثواني، وكل يوم يخبرني المحققون أنني سأخرج اليوم أو غدًا، هذا التلاعب بالأعصاب كان أشد من أي نوع آخر من التعذيب.

يختتم أبو يزن حديثه بالقول: "رغم صعوبة الأيام التي قضيتها في المعتقل، والذي أفرج فيه عني في 14 /11/ 2024 فإنني أتذكر أصوات النساء والأطفال الذين كانوا يعانون مثلي".

الصحفي محمد دبوان المياحي كان من الأشخاص الذين تم اعتقالهم في 20 سبتمبر 2024، بعد

مداهمة مسلحين منزله في الساعة السادسة صباحًا.

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
قطاع الأمن والاستخبارات
الإدارة العامة لاستخبارات الشرطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ٢٧٨
التاريخ: ١٤٤٦/٦/١٤
الموافق: ٢٠٢٤/١٢/١٥

المرفقات:

٤٢٠

الأخ/ الوكيل لقطاع الأمن والاستخبارات

تحية طيبة وبعد ...

الموضوع: تقرير بخلاصة الإجراءات و نتائج محاضر جمع الاستدلالات مع المدعو/محمد عبدالقادر محمد ديوان المياحي والمتهم بكتابة ونشر ومشاركة مقالات تحريضية ضد الدولة ونظامها السياسي عبر صفحاته بوسائل التواصل الاجتماعي وإجراء مقابلات تلفزيونية على الهواء مع قنوات (يمن شباب- بلقيس) ونشر دعاية مغرضة وإثارة الرأي العام بهدف تكدير الامن العام.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه... نرفع إليكم خلاصة الإجراءات ونتائج محاضر جمع الاستدلالات مع المذكور أعلاه على النحو التالي:

أولا: الإجراءات:

١) تم التحري وجمع المعلومات عن المذكور ومنشوراته ومقابلاته التلفزيونية التحريضية ضد الدولة ونظامها السياسي.
٢) تم التنسيق مع فرع الإدارة بالأمانة لضبط المذكور وبتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٠م تم ضبطه وإيصاله واستلامه وإيداعه حجز الإدارة رهن الإجراءات.
٣) تم إجراء محاضر جمع الاستدلالات مع المذكور.

ثانيا: خلاصة الأقوال:

نبذة مختصرة عنه:

- يبلغ من العمر ٢٩ عاماً من أهالي م/إب – فرع العدين، عزلة الاهمول، حاصل على بكالوريوس إذاعة وتلفزيون، كلية الإعلام ٢٠١٨م يعمل كاتب صحفي في الموقع الالكتروني لقناة بلقيس الإخبارية ومواقع أخرى، متزوج ويقيم في أمانة العاصمة شارع الرباط.

زمن ومكان ضبطه:

- أفاد أنه ضبط حوالي الساعة ٧ من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠٢٤/٩/٢٠م أثناء تواجده في منزله، وضبط بحوزته تلفون سامسونج 10 S خاص بزوجته وجهاز لابتوب HP لون أسود بدون شاحن واضاءة مكتبية لعمل المقابلات التلفزيونية وهارد.

(١ - ٨)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
قطاع الأمن والاستخبارات
الإدارة العامة للأمن السيبراني

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ٤٨
التاريخ: ١٤٤٦/٤/١٦
الموافق: ٢٠٢٤/١٠/١٩
المرفقات:

٢٢٤

المكرم
الأخ/ الوكيل لقطاع الأمن والاستخبارات

بعد التحية ,,,

الموضوع / تقرير فني عن المدعو/ محمد عبدالقادر محمد دبوان الياحي
(صحفي في قناة بلقيس)

إشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناء على توجيهاتكم، بشأن سرعة إعداد تقرير فني عاجل عن المذكور أعلاه، وموافاة الإدارة العامة لاستخبارات الشرطة به ليتسنى لهم استكمال اجراءاتهم اللازمة.

وعليـــــــــه:

فقد تم إعداد تقرير فني يتضمن النشاط الصحفي والرقمي للمذكور أعلاه، مرفقا به نسخة CD تحتوي على مقاطع ومقابلات صحفية حية مع قنوات فضائية موالية للعدوان، وبعض المقالات المسيئة والمحرضة والمؤيدة لقوى العدوان ومرتزقته. مرفق لكم نسخة من التقرير.

هذا ما لزم الرفع إليكم، تفضلوا بالاطلاع والتوجيـــــــــه

وتقبّلوا خالص تحياتنا,,,

عميد/
أحسن عبدالله الحمران
مدير عام الأمن السيبراني

١٤٤٦/٤/١٦هـ

١٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ووفقا لأحد أقربائه، اقتحم ستة مسلحين يرتدون ملابس مدنية منزل المياحي، وقاموا باعتقاله أمام أعين زوجته وطفليه، في مشهد صادم أثار حالة من الذعر والرعب داخل المنزل. وبحسب قريبه، فإن عملية المداهمة نفذت بطريقة عنيفة وغير أخلاقية، دون أي احترام لحرمة المنزل أو الوضع الإنساني للعائلة.

المسلحون لم يكتفوا باعتقال الصحفي، بل عمدوا إلى مصادرة كافة متعلقاته الشخصية، بما في ذلك أوراقه الثبوتية، وأجهزته الإلكترونية مثل الهاتف والمحمول واللابتوب، بالإضافة إلى مستندات خاصة وحتى أدوات مكتبية بسيطة كأقلام الحبر.

المواد(٢، ٧، ٨، ٩، ١٦، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٩، ١١٥، ١٣٦، ١٣٨) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (١٢)لسنة ١٩٩٤م، ونصوص المواد (١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية، ونص المادة (٢) من قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (١٣١) لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء وتنظيم المحاكم الجزائية المتخصصة، ونصوص المواد(٢، ٥، ٧، ١٠، ١٣، ١٧) من القانون رقم(٢٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات النافذ، ونصوص المواد(١٣، ٨٧، ١٠٠) من قانون الإثبات النافذ،

حكمت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة بما هو آت:

أولاً : إدانة محمد عبدالقادر محمد دبوان المياحي بجريمتي إذاعة ونشر أخبار وبيانات ومقالات ومنشورات كاذبة ومغرضة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات والمواقع الإخبارية التابعة لمرتزقة العدوان بقصد تكدير الأمن والسلم العام والإضرار بالمصلحة العامة للجمهورية اليمنية المسندتين إليه في قرار الاتهام.

ثانياً: معاقبة المدان سالف الذكر عن جريمتيه بالحبس لمدة سنة ونصف، مع وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات تالية على انقضاء عقوبة السجن الأصلية، وكذا إلزامه أيضاً بتوقيع تعهد مكتوب مصحوب بالضمان من كفيل مقتدر يدفع مبلغ وقدره

أمين السر
عبده سيف الحمادي

رئيس المحكمة
يحيى عبدالواسع الزبير

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

خمسة مليون ريال لصالح الخزينة العامة للدولة إذا ارتكب أي جريمة من الجرائم المضرة بأمن الدولة عقب انقضاء عقوبة الحبس الأصلية.

ثالثاً: إلزام النيابة بمصادرة الهواتف والأجهزة المحمولة المضبوطة على ذمة هذه القضية والتي استخدمت في ارتكاب الجريمتين محل قرار الاتهام لصالح الخزينة العامة للدولة وفقاً للقانون.

هذا ما اطمأنت إليه المحكمة وبه حكمت والله خير الحاكمين.

هذا ما ثبت وبه كان الحكم

والله ولي الهداية والتوفيق ؛؛ وهو حسبنا ونعم الوكيل .

صدر علناً بقاعة المحكمة في جلسة :

يوم **السبت** ٢٦ من شهر **ذي القعدة** لسنة ١٤٤٦هـ الموافق ٢٠٢٥/٥/٢٤م

أمين السر

عبده سيف الحمادي

القاضي/

قاضي المحكمة الجنائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة

ربيع عبدالواسع الزبير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا يزال المياحي معتقلًا في سجون الحوثي إلى اليوم حيث أصدرت في حقه حكم في السجن لمدة سنة ونصف، مع وضعه تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات تالية على انقضاء عقوبة.

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
قطاع الأمن والاستخبارات
الإدارة العامة للأمن السيبراني
إدارة الرصد وجمع المعلومات

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: _____
التاريخ: 2024/10/16م
المرفقات: ( )

الأخ / المدير العام **المحترم**

بعد التحية ,,,

الموضوع / محمد عبدالقادر محمد دبوان المياحي.

إشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناءً على توجيهاتكم بجمع المعلومات وإعداد تقرير عن المدعو/ محمد عبدالقادر محمد دبوان المياحي، والمعلومات المتوفرة كانت على النحو التالي:

المعلومات
الاسم: محمد عبدالقادر محمد دبوان المياحي
العمل : صحفي لدى قناة بلقيس
الرقم الوطني: 04010211185
أرقام الجوال: 770211392 -714573836 – 777244940
حساباته على Social Media:
Facebook: https://www.facebook.com/profile.php?id=100024991099524 https://www.facebook.com/profile.php?id=100027816470126
X (Twitter): https://x.com/almaiahy2468?t=FUSrHhq4ofGcA0lXRbjDpw&s=09
مقالاته على موقع قناة بلقيس: https://www.belqees.net/author/Muhammad_almiahi
بعض من لقاءاته الحية مع القنوات التلفزيونية:

١٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخوف من التفتيش في ظل الرقابة المشددة

لم تقتصر الاعتقالات على المنازل أو أماكن العمل فقط، بل شملت نقاط التفتيش أثناء السفر، حيث يتم تفتيش الهواتف للمواطنين بشكل دوري.

يروي مروان (اسم مستعار) تجربته لـ" نون بوست" مع نقاط التفتيش التابعة للحوثيين أثناء سفره بين مدينتي تعز وصنعاء، كلما اضطر للسفر بين المدينتين، كان مروان مجبرًا على حذف جميع محتويات هاتفه الذكي وتسجيل الخروج من حساباته الشخصية خوفا من التفتيش.

يقول مروان: كانت تلك النقاط أشبه بمراكز فحص هويات، حيث كان يجب عليك أن تظهر نفسك بأفضل صورة لتجنب أي ملاحقة أو تفتيش.

وفي إحدى المرات في العام 2021، وقع مروان في قبضة الحوثيين عند مدخل صنعاء، حيث تم تفتيش هاتفه واكتشاف منشور نقدي ساخر كان قد نشره على حسابه الشخصي حول الأوضاع السياسية في البلد، ولكنهم اعتبروه تهديدًا.

وبعد تفتيش محتويات هاتفه تم احتجازه لعدة ساعات تحت تهديدات الاعتقال إذا تكرر هذا التصرف، حيث يعلق مروان على تجربته قائلًا: باتت مجرد نكتة أو منشور ساخر بمثابة جريمة في نظرهم.

بينما يروي صدام (اسم مستعار) تجربته مع القمع الذي تعرض له بسبب آرائه على منصات التواصل الاجتماعي قائلا : لم أكن أدرك أن منشوراتي ستقودني إلى السجون السرية لجهاز الأمن القومي في صنعاء بعد أن تلقيت تهديدًا عبر اتصال هاتفي، وعندما رفضت الامتثال، تم تطويقي من قبل القوات العسكرية، التي اقتحمت منزلنا وقامت باعتقالي في أيلول العام الماضي.

يقول صدام لـ"نون بوست": "نُقلت إلى سجن مظلم تحت الأرض، حيث قضيت أكثر من شهر في العزلة والتعذيب، ثم تم توجيه تهم تتعلق بـ "الخيانة" لمجرد انتقادي للأوضاع السياسية في اليمن، دون أن يسمح لي بالدفاع عن نفسي أمام محكمة قانونية.

يضيف: "اتهموني بسبب منشوراتي على وسائل التواصل الاجتماعي، ولم يقتصر الأمر على اعتقالي فقط، بل هددوا عائلتي أيضًا، وهذه التهديدات كانت تهدف إلى إسكاتي بأي ثمن"، مؤكدًا إطلاق سراحه بعد شهر من اعتقاله مقابل حذف حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي وعدم النشر.

استهداف حرية الإعلام الرقمي

في ظل الأوضاع السياسية والرقابة المشددة على حرية الإعلام في اليمن، يبرز اسم طه أحمد راشد المعمري كإحدى القصص التي تلخص معاناة الإعلاميين في بلد يعاني من غياب الحريات.

المعمري، الذي كان يعتبر أحد رواد الإعلام الرقمي في اليمن، دفع ثمن حلمه في إعلام حر ومستقل، ليصبح ضحية للتهديدات المستمرة التي يتعرض لها الإعلاميون في ظل حكم الحوثيين.

في عام 2003، أسس المعمري شركة "يمن ديجيتال ميديا"، والتي كان هدفها إحداث نقلة نوعية في الإعلام اليمني الرقمي.

عبر شركته قدم المعمري خدمات البث والإنتاج الإعلامي لأكثر من 25 قناة محلية ودولية، وكانت "يمن ديجيتال ميديا" بمثابة منصة جديدة للإعلاميين والحقوقيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان للتواصل مع العالم، في وقت كان فيه الإعلام التقليدي يعاني من الرقابة المفرطة.

لم يكن المعمري يطمح فقط إلى تطوير الإعلام الرقمي، بل كان يسعى إلى خلق بيئة إعلامية حرة أكثر انفتاحًا في اليمن، في وقت كان فيه الإعلام يرزح تحت قيود شديدة.

لكن هذه الطموحات بدأت تنهار في 18 أبريل 2021 عندما اقتحمت قوات الحوثيين مقر شركته في صنعاء وصادرت جميع معدات البث والإنتاج الإعلامي، في خطوة تهدف إلى القضاء على أي نافذة إعلامية حرة قد تشكل تهديدًا لنظامهم.

"في تلك اللحظة، انهار كل شيء"، كما قال المعمري في تصريح لموقع "نون بوست" لم أكن أتصور أبدا أن الإعلام الرقمي الذي عملت على تطويره طوال سنوات سيصبح هدفًا للتهديد والتهجير.

Since 2015, Amnesty International has documented the use by the Huthi de facto authorities of the Sana'a-based Specialized Criminal Court as a tool for political repression by sentencing people in politically motivated cases to prolonged prison terms and the death penalty following grossly unfair trials.[1] Journalists, human rights defenders, political opponents and members of religious minorities are among those subjected to unfair trial on spurious or trumped-up charges by this court. Virtually all of those individuals were tried on charges of spying, which are mandatorily punishable by death under Yemeni law.[2]

A recent example of these violations is a mass trial held on 1 June 2024 in which the Sana'a-based SCC sentenced 44 individuals to death on trumped up spying charges following an unfair trial. Sixteen were sentenced in absentia while 28 were brought before the SCC. According to their lawyer, the 28 were subjected to torture and other ill-treatment to extract confessions and were held in solitary confinement and forcibly disappeared for 9 months following their arrest.

Amnesty International conducted an interview with Taha al-Mamari on 6 November 2024 and reviewed legal documents related to his case. The organization opposes the death sentence in all cases. Additionally, unless Taha al-Mamari is tried before an independent court in proceedings meeting international standards for fair trial, all charges against him must be dropped and all seizure orders lifted.

Should you have any further questions on this case, please do not hesitate to contact me at grazia.careccia@amnesty.org

Yours faithfully,

Grazia Careccia
Deputy Regional Director
Middle East and North Africa Programme

AMNESTY INTERNATIONAL

[1] https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/6189/2022/en/

[2] https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/1990/2020/en/

AMNESTY INTERNATIONAL INTERNATIONAL SECRETARIAT
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, United Kingdom
T: +44 (0)20 7413 5500 F: +44 (0)20 7956 1157
E: amnestyis@amnesty.org W: www.amnesty.org

18 February 2025

To whom it may concern,

RE: TAHA AHMED RASHED AL-MAMARI, YEMENI NATIONAL, D.O.B: 01/01/1973

This letter is written upon the request of journalist Taha al-Mamari and is based on Amnesty International's documentation of violations of the rights to a fair trial and due process he has been subjected to since April 2021 by the Huthi de facto authorities.

Taha al-Mamari is a Yemeni journalist and media worker and is the owner of Yemen Digital Media for Media Production and Live Streaming company based in Sana'a, Yemen. Taha al-Mamari left Yemen in 2015 and is currently residing in Spain. On 24 September 2024, the Sana'a-based Specialized Criminal Court (SCC) sentenced him to death and ordered the confiscation of all his properties on charges of "aiding the enemy".

On 18 April 2021, a group of Huthi military armed forces and armed men in civilian clothes stormed the offices of his company, the Yemen Digital Media for Media Production and Live Streaming in Sana'a and placed it under "precautionary seizure". They presented an order issued by the Sana'a-based SCC imposing the precautionary seizure of the company and its assets on grounds that Taha al-Mamari was a fugitive. According to the lawyer, the court order was issued on 19 June 2021, one month after the raid. Taha al-Mamari did not receive any prior notification of the summon or the charges brought against him by the Specialized Criminal Prosecution. Given that Taha al-Mamari was outside the country, the prosecution has also failed to follow the Yemeni Criminal Procedures Law by notifying relatives, in laws, or dependents.

On 24 August 2021, through his lawyer, Taha al-Mamari challenged the SCC order on procedural grounds, including that the prosecution had failed to disclose the charges and evidence brought against him. On 16 January 2022, the SCC rejected the complaint and continued to uphold the charges against him while not disclosing the evidence. The SCC also rejected to accept the legal representation of Taha al-Mamari and requested that he presents himself to the court. On 24 September 2024, the SCC sentenced Taha al-Mamari to death in absentia following a trial marred by due process violations.

ويضيف المعمري لـ "نون بوست" في 18 أبريل 2021،اقتحم الحارس القضائي التابع للحوثيين مقر شركتي، مدعيا أنه ينفذ قرار حجز تحفظي، ليتبع ذلك بتوجيه اتهام غير قانوني لي بـ "التخابر مع دول العدوان".

في نفس العام يقول المعمري: تحول العمل الذي كنت أقوم به في الحريات الرقمية إلى تهمة جاهزة للاعتقال، حيث تمت مصادرة جميع معدات البث والإنتاج الإعلامي الخاصة بشركتي، والتي كانت تستخدم لتوفير منصة حرة للمواطنين والصحفيين، أصبح العمل الذي كنا نقوم به في مجال الإعلام الرقمي، والذي كنت أدفع من خلاله رواتب موظفي، أداة قمع تستخدمها جماعة الحوثي لإغلاق أي نافذة للحرية في اليمن.

ومع تصاعد الأحداث، جاء 24 سبتمبر 2024 ليحمل حكما بالإعدام ضدي من قبل الحوثيين، إلى جانب مصادرة جميع ممتلكاتي، دون أن يمنح لي حتى الحق في توكيل محام للدفاع عني.

MOHAMED BRAHIM MA EL AININ
C/ Alaba, 63, 08005
Barcelona
Tlf: 93 32 55 131
Fax: 93 32 55 131

INTÉRPRETE TRADUCTOR JURADO
Acreditado por el Ministerio de AA.EE
y en los Gobiernos Civiles
TIJ nº 389
E-mail: traduccionesmaelainin@hotmail.com

0P3683487

CLASE 8.ª

REPÚBLICA DE YEMEN
CONSEJO SUPERIOR DE JUSTICIA
TRIBUNAL PENAL DE PRIMERA INSTANCIA
SECRETARÍA JUDICIAL DE LA CAPITAL

SENTENCIA JUDICIAL

Sentencia nº 131 del año 1446 H, relativa al proceso penal nº 1444/286H, seguido contra Taha Ahmad Rashid al-Ma'mari y otros.

NOTA: El contenido de la presente traducción corresponde al último folio de una resolución judicial, cuya escritura original consta de un total de doscientos tres (203) folios.

PARTE DISPOSITIVA DEL FALLO

Primero: Condenar a **D. TAHA AHMED RASHED ALMAMARI** como autor del delito de colaboración con el enemigo, que se le imputa en el auto de acusación, e imponerle la **pena de muerte**, mediante **fusilamiento hasta la muerte**, como castigo ejemplar. Asimismo, se ordena la **confiscación de la totalidad de sus bienes, tanto muebles como inmuebles**, sean en el territorio de la República de Yemen o en el extranjero, en favor del Tesorería del Estado.

Segundo: Devolver el expediente del caso al Ministerio Fiscal; para que se proceda a la debida **investigación e interrogatorio del resto de los acusados**, considerando los fundamentos jurídicos y fácticos recogidos en los considerandos del presente fallo, los cuales se consideran parte integrante de la presente parte dispositiva.

Así queda establecido y así se dicta sentencia.
Dado y pronunciado en audiencia pública celebrada en la sala de vistas del Tribunal el martes 21 de Safar del año 1446 H, correspondiente al **24/09/2024**.
Firmado:
D. Yahya Abdelkarim Yahya El Mansour (El juez – Presidente del Tribunal Penal de Primera Instancia)
D. Abdelmajid Hameed Mohamed Al-Dhafiri (Secretario Judicial)
D. Samah al-Bahri
Consta un sello oficial cuyo contenido es: República de Yemen, Ministerio de Justicia, Tribunal Penal de Primera instancia en la Capital.

----------FIN DE TRADUCCION----------

CERTIFICACIÓN

Don Mohamed Brahim Ma El Ainin Ma El Ainin, Traductor-Intérprete Jurado de árabe nombrado por el Ministerio de Asuntos Exteriores y de la Cooperación, certifica que la que antecede es traducción fiel y completa al español de un documento redactado en árabe. Y para que así conste, firma y sella la presente.
En Barcelona, a **16 de abril de 2025.**

MOHAMED BRAHIM MA EL AININ * Colegiado Nº 389 Idioma Árabe * Traductor Intérprete Jurado

NB: Ruego a las administraciones tanto públicas como privadas de no aceptar los documentos firmados por este Traductor Jurado cuando estén escaneados o fotocopiados, salvo aquellos compulsados por las autoridades competentes o tramitados por vía telemática tal como exige la DGRN. En caso de ocurrir este Traductor no se hace responsable de los mismos. Así como aquellos documentos que no constan en su archivo de registro. Al advertir cualquier sospecha no duden en contactarnos al teléfono: 933255131/ 631567676/667981742

حكم رقم (١٣١) لسنة ١٤٤٦هـ في التشبة الجزائيه رقم (٢٨٦/١٤٤٤هـ) الخاصة بالمتهم/ طه احمد راشد المعمري وآخرين

٣٢٣، ٣٤٦، ٣٦٧، ٣٧٢) من قانون الإجراءات الجزائية، حكمت المحكمة بما هو آت:

منطوق الحكم

أولاً/ إدانة طه أحمد راشد المعمري بارتكاب جريمة إعانة العدو المسندة إليه بقرار الاتهام، ومعاقبته بالإعدام تعزيراً رمياً بالرصاص حتى الموت، ومصادرة جميع ممتلكاته العقارية والمنقولة المتواجدة داخل أراضي الجمهورية اليمنية أو خارجها لصالح الخزينة العامة للدولة.

ثانياً/ إعادة ملف القضية للنيابة العامة للتحقيق مع بقية المتهمين، مع مراعاة ما جاء في حيثيات الحكم التي تعتبر جزء من المنطوق.

هذا ما ثبت وبه كان الحكم

والله ولي الهداية والتوفيق ؛؛ وهو حسبنا ونعم الوكيل.

صدر علناً بقاعة المحكمة في جلسة

يوم الثلاثاء ٢١/صفر لسنة ١٤٤٦هـ الموافق ٢٠٢٤/٩/٢٤م

أمين السر
عبدالمجيد حميد محمد الظفيري

رئيس المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة
القاضي/
يحيى عبدالكريم يحيى المنصور

وزارة العدل

ط/ سماح البحري

EMTRADUCTOR
Brahim Ma El Ainin
Nº Colegiado 389

التهديدات السيبرانية والحملة المستمرة

تتصاعد الرقابة الرقمية في اليمن في ظل سيطرة جماعة الحوثي على مفاصل الدولة، وتعرض الحريات

الرقمية للمزيد من التضييق، تشمل هذه السياسات العدائية كل وسائل الاتصال الرقمي من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى المكالمات الهاتفية، مما يؤدي إلى تكريس حالة من القمع الشامل في جميع الأبعاد الرقمية.

في هذا السياق، قال فهمي الباحث المدافع عن الحقوق الرقمية لـ "نون بوست": منذ الأيام الأولى للإنقلاب الحوثي، شهدت اليمن تراجعًا خطيرًا في وضع الحريات الرقمية، حيث بدأت جماعة الحوثي في تنفيذ سياسة قمعية لحجب المواقع الإخبارية والمواقع المناهضة لها، في خطوة تؤكد نواياهم في تقييد حرية التعبير.

وأكد فهمي أن هذه السياسات تتجاوز حجب المعلومات إلى اعتقال الصحفيين والناشطين الذين عبروا عن آرائهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو نشروا مقالات تنتقد الجماعة. مشيرًا إلى أن الناس أصبحوا يتجنبون نشر أي محتوى قد يعرضهم للملاحقة أو التهديد، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعة.

وتحدث الباحث عن أن الحوثيين سيطروا على شركات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت في اليمن، مما منحهم القدرة على مراقبة المكالمات الهاتفية وتتبع الأفراد وجمع بيانات حساسة، مما يشكل تهديدًا خطيرًا للخصوصية وحريات الأفراد في المناطق التي يسيطرون عليها.

و عن تزايد الرقابة الإلكترونية في اليمن، أشار المدير التنفيذي للمركز الأمريكي للعدالة، عبد الرحمن برمان، في حديثه "لنون بوست" إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت المتنفس الوحيد للمواطنين اليمنيين للتعبير عن معاناتهم والمطالبة بحقوقهم، لكنها في ذات الوقت تحولت إلى أداة في يد الحوثيين لاستهداف المعارضين.

وأضاف برمان قائلًا: الكثير من الصحفيين والناشطين اضطروا إلى مغادرة مناطق سيطرة الحوثيين أو استخدام حسابات وهمية خوفًا على حياتهم، لقد أصبح القمع الرقمي سمة واضحة لجماعة الحوثي، حيث تم استخدام الشبكة كأداة لاستهداف كل من يعبر عن رأيه بحرية، جماعة الحوثي تستغل هذا الفضاء الرقمي لتحجيم الحريات، متخذة منه وسيلة لمراقبة كل ما يتم نشره.

وتابع قائلًا: القمع الرقمي في اليمن لا يقتصر على المراقبة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الاعتقالات والتعذيب في بعض الحالات، الصحفيون والناشطون باتوا يواجهون تهديدات متزايدة يومًا بعد يوم، حتى أن العديد من المواطنين أصبحوا يتجنبون نشر أي محتوى على الإنترنت خوفا من أن يصبحوا هدفا للحوثيين.

من جانبه، أوضح المحامي والحقوقي، عبد المجيد صبره، أن حرية الرأي والتعبير تعتبر من الحقوق المكفولة بموجب الدستور اليمني والقوانين المحلية، فضلًا عن المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية. مضيفًا أن الحريات الرقمية في اليمن، وخاصة في مناطق سيطرة الحوثيين، أصبحت اليوم تشكل خطرًا جسيمًا على الأفراد.

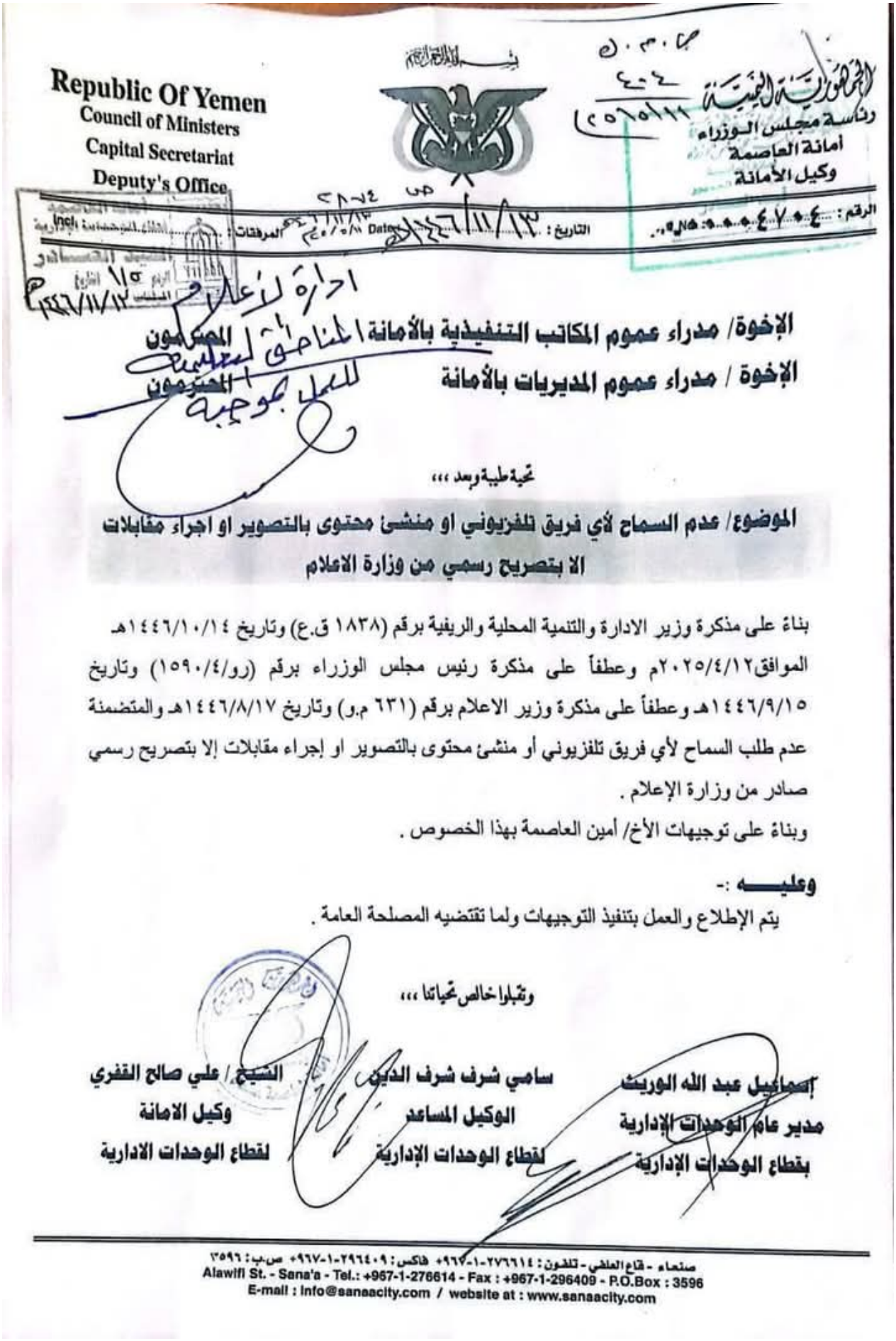

الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء
أمانة العاصمة
وكيل الأمانة

Republic Of Yemen
Council of Ministers
Capital Secretariat
Deputy's Office

الرقم : ٤٠٧٠٤٠٠٠٠٩٧٨
التاريخ : ١٤٤٦/١١/١٣ Date
المرفقات :

الإخوة/ مدراء عموم المكاتب التنفيذية بالأمانة المحترمون
الإخوة / مدراء عموم المديريات بالأمانة المحترمون

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع/ عدم السماح لأي فريق تلفزيوني او منشئ محتوى بالتصوير او اجراء مقابلات الا بتصريح رسمي من وزارة الاعلام

بناءً على مذكرة وزير الادارة والتنمية المحلية والريفية برقم (١٨٣٨ ق.ع) وتاريخ ١٤٤٦/١٠/١٤هـ الموافق٢٠٢٥/٤/١٢م وعطفاً على مذكرة رئيس مجلس الوزراء برقم (رو/١٥٩٠/٤) وتاريخ ١٤٤٦/٩/١٥هـ وعطفاً على مذكرة وزير الاعلام برقم (٦٣١ م.و) وتاريخ ١٤٤٦/٨/١٧هـ والمتضمنة عدم طلب السماح لأي فريق تلفزيوني أو منشئ محتوى بالتصوير او إجراء مقابلات إلا بتصريح رسمي صادر من وزارة الإعلام .

وبناءً على توجيهات الأخ/ أمين العاصمة بهذا الخصوص .

وعليـــــه :-

يتم الإطلاع والعمل بتنفيذ التوجيهات ولما تقتضيه المصلحة العامة .

وتقبلوا خالص تحياتنا ،،،

إسماعيل عبد الله الوريث	**سامي شرف شرف الدين**	**الشيخ / علي صالح القفري**
مدير عام الوحدات الإدارية	**الوكيل المساعد**	**وكيل الامانة**
بقطاع الوحدات الإدارية	**لقطاع الوحدات الإدارية**	**لقطاع الوحدات الادارية**

صنعاء - قاع العلفي - تلفون: ٢٧٦٦١٤-١-٩٦٧+ فاكس: ٢٩٦٤٠٩-١-٩٦٧+ ص.ب: ٣٥٩٦
Alawifi St. - Sana'a - Tel.: +967-1-276614 - Fax : +967-1-296409 - P.O.Box : 3596
E-mail : info@sanaacity.com / website at : www.sanaacity.com

قرار منع التوثيق والنشر

وأكد صبره لـ "نون بوست " أن سلطات الحوثي تقوم بملاحقة الصحفيين والناشطين وحتى الأفراد العاديين على مواقع التواصل الاجتماعي، واعتقالهم وتحويلهم إلى محاكمات أمام محكمة أمن الدولة (المحكمة الجزائية المتخصصة)، حيث تفرض عليهم عقوبات قاسية قد تصل إلى الإعدام. ودلل على ذلك بقضية الصحفيين العشرة الذين تم الحكم عليهم بالإعدام بسبب منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى القضية الحديثة للصحفي محمد عبد القادر دبوان المياحي الذي لا يزال معتقلا حتى الآن.

وأشار صبره إلى أن هذا التوجه لا يقتصر على من يوجهون النقد المباشر للحوثيين، بل شمل أيضًا مئات الأشخاص الذين عبروا عن تأييدهم لثورة 26 سبتمبر، مما يشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان في التعبير عن الرأي.

وتابع قائلًا: "إن قيام جماعة الحوثي أو أي سلطة أخرى بإجبار الأفراد على التوقيع على تعهدات بعدم النشر يعد انتهاكًا صريحًا لحقوق الإنسان، وهو مخالف للدستور اليمني والقوانين الوطنية التي تضمن حرية الرأي والتعبير.

وأوضح صبره أن هذا النوع من التعهدات يحظر على الصحفيين ممارسة عملهم بحرية، وهو ما يتناقض مع مواد الدستور التي تكفل للصحفيين حق الحصول على المعلومات ونشرها بحرية.

كما شدد على أن القضاء هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ قرار بمنع النشر في حال كانت هناك قضية تتعلق بأمن الدولة، وليس من خلال فرض قرارات تعسفية عامة.

وأضاف في ختام تصريحاته: إن هذه الانتهاكات تعد دليلاً قاطع على تزايد القمع ضد الحريات الصحفية في اليمن، ويجب على المجتمع الدولي التحرك بشكل عاجل للضغط من أجل احترام هذه الحقوق الأساسية.

رابط المقال: https://www.noonpost.com/321795/